التاريخ 2019/07/28

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميا وإداريًا	7 أ	الغد
.2	بدران إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	8	الدستور
.3	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	19	الدستور
.4	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع رؤيا	
.5	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات	موقع خبرني	
.6	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع سرايا	
.7	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع عكاظ	
.8	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع صراحة	
.9	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع وطنا	
.10	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع كرم	
.11	د. بدران لـ "رم" : لا يجب تضخيم تقليص اعتماد الجامعات – فيديو	موقع وكالة رم	
.12	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع الوقائع	
.13	ندوة لدولة الدكتور عدنان بدران حول التعليم العالي في الأردن	يوتيوب	
.14	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع رم	
.15	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع خبرني	
.16	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع صراحة	
.17	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع طلبة	
.18	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع الوقائع	
.19	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع سرايا	
.20	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع شمس	
.21	بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول	موقع شمس	
.22	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع عكاظ	
.23	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع كرم	
.24	رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز	موقع وطنا	
.25	القبول الموحد: ارتفاع الحدود الدنيا لمعدلات القبول بالجامعات الرسمية	أولى	الدستور

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
26.	"التعليم العالي" تدعو الطلبة إلى عدم الالتفات للشائعات والحصول على المعلومة من مصادرها الصحيحة	5	الدستور
27.	الناصر للدستور: التربوية والتعليمية أكثر التخصصات المشبعة	5	الدستور
28.	جامعة الطفيلة تنفرد بتخصصات تقنية يحتاجها سوق العمل	11	الدستور
29.	رأي بنتائج الثانوية العامة *أ.د محمود الحبيس	16	الدستور
30.	الشرق الأوسط تنكس الأعلام وتعلن الحداد على وفاة الرئيس التونسي	19	الدستور
31.	الزيتونة تحتفل بتخريج الفوج 23 من طلبتها	19	الدستور
32.	العلوم التربوية في جامعة الإسراء تهدي وسائل تعليمية لمدارس المجتمع المحلي	19	الدستور
33.	تعديلات التعليم العالي والجامعات تنبئ بعاصفة تغييرات	3	الرأي
34.	توجيهي جيل 200 يطالب فصله في القبول عن "النظاميين"	3	الرأي
35.	مخرجات التوجيهي.. أزمة القبول الموحد *أحمد الحسبان	32	الرأي
36.	الأوائل: وماذا غير الطب ندرس! *فهد الخيطان	35 أ	الغد
37.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميا وإداريا

عمان - الغد - طالب رئيس الوزراء الأسبق، عدنان بدران، بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأميركية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

وأوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكريا وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينيات والسبعينيات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

ووفق بدران، فإن الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي، مطالبا بإعادة بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا بهذا الخصوص، "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور مهم في استقلالية الجامعة".

كما رأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية"، والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد ضرورة إنشاء "وقفية" تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

وأشار بدران كذلك، إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين، والتي ستساهم برفد اقتصاد الدولة بشركات تساعد في خفض نسبة البطالة وزيادة الدخل القومي.

.1

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميا وتكافؤ فرص القبول

إيقاف «الاختراقات غير الدستورية» والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين

عمان - امان السائح aman alsayeh

أكد رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران ضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب 200 مليون دينار أردني.

جاء ذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، وعقدت في جمعية الشؤون الدولية.

وأوضح بدران، أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكريا وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ«العصر الذهبي» للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسيًا في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا «يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حاليًا، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصليًا، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة».

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ«الاختراقات غير الدستورية» والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع «الويك إند» في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة «على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي».

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنويا من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن «الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية».

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين، والتي ستساهم رفد اقتصاد الدولة بشركات تساعد في خفض نسبة البطالة وزيادة الدخل القومي.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

AddustourNewspaper

عمان

منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018–2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

وحصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

يشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

رؤيا نيوز / 27 تموز/يوليو 2019

المقالة السابقة
التربية تكشف عن موعد استلام كشوفات التوجيهي
المقالة التالية
النابلسي يلتقي مجموعة من طلبة آل البيت

TOOLS
طباعة
حجم الخط
MEDIUM
DEFAULT
عرض القراءة
شارك

رؤيا نيوز - طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات

أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها، وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين، والتي ستساهم رفد اقتصاد الدولة بشركات تساعد في خفض نسبة البطالة وزيادة الدخل القومي.

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات

عدنان بدران

خبرني - طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

AM 09:09 28-07-2019

تعديل حجم الخط: ع ع

سرايا - طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل

القبول

0 تعليق 27 تموز 2019

Share Twitter

عكاظ الاخبارية :

طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين، والتي ستساهم رفد اقتصاد الدولة بشركات تساعد في خفض نسبة البطالة وزيادة الدخل القومي.

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

صراحة الاردنية | 28 يوليو 2019 | آخر تحديث : الأحد 28 يوليو 2019 - 2:22 صباحًا

صراحة نيوز – طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين، والتي ستساهم رفد اقتصاد الدولة بشركات تساعد في خفض

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

التاريخ : 2019-07-27 06:03:34
المشاهدات: 1835

وطنا اليوم-

طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال المحاضرات والمجموعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتعويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين

د. بدران لـ "رم" : لا يجب تضخيم تقليص إعتماد الجامعات - فيديو

رم - **أنس الامير**

اكد رئيس الوزراء السابق عدنان بدران لـ ' رم '، أن مسألة تقليص الإعتماد الذي قامت به دولتي قطر والكويت بحق الجامعات الأردنية لا يعني بالضرورة بأن هذه الجامعات تحمل خللا في المنظومة التعليمية التي تعمل بها.

وأضاف بدران أن الأردن يعمل في نفس السياسة عند إبتعاث الطلاب للدراسة في بلدان اخرى، اذ تقوم وزارة التعليم العالي بطرح قائمة امام الطلاب المبتعثين بإسماء الجامعات التي يجب ان يحظوا بقبول منها، ولا يجب أن تُحمّل مسألة تقليص الجامعات هذا القدر من التضخيم، حيث أن هذا نظام متبع في غالبية الدول.

وتطرق بدران للحديث عن نتائج الثانوية العامة قائلاً 'نسبة النجاح في التوجيهي مبهرة، واهنأ الناجحين بعبورهم الثانوية العامة'.

وأكد بدران أن علامة الـ 100% التي حصل عليها الطالب احمد سامي حسن عثمان تدل على فهم الطالب للمساقات التي خاض بها الامتحان وتمكنه منها، نافياً أن الطالب قد ختم المرحلة الدراسية كاملة او أنه اصبح عالماً من خلال هذه العلامة.

وزاد ، لا يجب التشكيك بالعلامة المعطاة للطالب، لانه بعد تصحيح الاوراق الإمتحانات له وجمع علامته، تبين قربة الشيد لعلامة المئة فمنحت له.
واوضح أن هذا انجاز، ويجب أن نفتخر بأن طلابنا يحضون بمثل هذه العقول القادرة على اجياز الصعاب ومجابهتها.

كما قال بدران أن الجامعات الأردنية لا تستطيع تحمل متعطلي العمل من حملة الدكتوراة، لافتاً أن نسبة البطالة مرتفعة نتيجة الأوضاع الإقتصادية التي تعاني منها المملكة.

وبين أنه ليس فقط متعطلي حملة الدكتوراة يعانون من مسألة العمل، بل هناك اناس حاصلين على البكلوريوس والماجستير لديهم نفس المشكلة.

واكد بدران بأن الجامعات لا تستطيع أن تتحمل هذا القدر الضخم من المتعطلين عن العمل من حملة الدكتوراة، مشدداً بأنه إذا أردنا اصلاح المنظومة التعليمة في الجامعات نحتاج لإختيار الكفاءات من الدكاترة الجامعين.

ولفت بأن الجامعات ليست المكان المناسب لحل مشكلة المتعطلين عن العمل، لانها مكان يجب أن يعين فيه ذوي الخبرات الذين سيحسنون من المنظومة الأكاديمة لتخريج اجيال قوية تجابه سوق العمل وترتقي بالدولة الى ابعد المتسوتيات.

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

السبت 27-07-2019 | 07:34 pm
التحديث :السبت 27-07-2019 | 08:13 pm

الوقائع الاخبارية :طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة".

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي".

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية".

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة

ندوه لدولة الدكتور عدنان بدران حول التعليم العالي في الأردن

30 مشاهدة

1 1 مشاركة حفظ

rumonline Channel
تم نشره في 2019/07/27

اشتراك 32

.13

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

رم - طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب أربعين مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية.

أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد.

ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة.

وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ'العصر الذهبي' للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي.

وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا 'يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة'.

ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ'الاختراقات غير الدستورية' والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع 'الويك إند' في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة 'على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي'.

وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن 'الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية'.

وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي.

كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

خبرني - منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018-2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخ والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مسا في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوانية في جامعة البترا ومستشارا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

صراحة الاردنية | 27 يوليو 2019 | آخر تحديث : السبت 27 يوليو 2019 - 7:35 مساءً

صراحة نيوز – منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018-2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

6:30pm - 27/07/2019

طلبة نيوز- منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018-2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

السبت 27-07-2019 | 03:53 pm
التحديث :السبت 27-07-2019 | 03:53 pm

الوقائع الإخبارية: منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2019-2018 إلى الأ
الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني
الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة
مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وت
أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة ا
ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

AM 09:12 28-07-2019

تعديل حجم الخط: ع ع

سرايا - منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018-2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2019-2018 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة. وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية. حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة. يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس. ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

بدران: إصلاح التعليم العالي يتطلب استقلال الجامعات أكاديميًا وتكافؤ فرص القبول

طالب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران بضرورة استقلال الجامعات أكاديميًا وإداريًا، وتطبيق سياسة القبول القائمة على الجدارة والكفاءة، مضيفًا أن مديونية الجامعات الأردنية بلغت ما يقارب مائتي مليون دينار أردني، وذلك خلال محاضرة نظمتها الجمعية الأردنية لخريجي الجامعات والمعاهد الأمريكية، عقدت في جمعية الشؤون الدولية. أوضح بدران أن ترسيخ استقلالية الجامعة أكاديميا وفكرياً وماليا وإداريا، هو جزء من الحوكمة والإدارة، والتي تضمن تنمية التنافسية في إطار المساءلة والشفافية، بين الجامعات الأردنية، ورفع مستوى الأداء، واعتماد الجدارة والكفاءة كمعيار رئيسي في التعيينات والإيفاد. ورأى بدران أن نجاح الجامعات الأردنية في فترة الستينات والسبعينات كان بسبب استقلالية الجامعات الأردنية قبل إنشاء وزارة التعليم العالي، مضيفًا أن استقلالية الجامعات في تلك الفترة كانت خاضعة لمساءلة مجالس الأمناء، الذي كان يعقد اجتماعات شهرية أو نصف شهرية لمتابعة سياسة الجامعة. وأضاف بدران الأصل في جودة التعليم أن تبنى سياسات القبول وفق الجدارة والكفاءة، وهو ما كان معمولا به خلال ما وصفه بـ"العصر الذهبي" للتعليم العالي الأردني، وقبل دخول سياسة الاستثناءات في القبول الجامعي. وطالب بدران بأن يعاد بناء سياسة القبول في الجامعات على تدرج علامات الطالب تنافسياً في الدراسة الثانوية العامة وفق معايير العدالة، وتكافؤ الفرص، دون أي تمييز بين طلبات الالتحاق بالجامعة، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص، ضمن السياسة الوطنية العامة للتعليم العالي للحد الأدنى للتخصص، قائلا "يترتب على ذلك إلغاء كافة الاستثناءات المعمول بها حالياً، وإلا فعلى الجامعة وضع أسس امتحان قبول على مستوى الكليات خاص بها، والأصل أن تحدد الجامعة الأعداد التي تقبلها فصلياً، وفق طاقتها الاستيعابية وهذا محور هام في استقلالية الجامعة". ورأى بدران أن بناء سياسة عادلة في القبول في الجامعات يتطلب إيقاف ما وصفه بـ"الاختراقات غير الدستورية" والتي تشمل الكوتات والاستثناءات للطلبة الوافدين للجامعات الأردنية، من أسس القبول بمعدلات أدنى من نظرائهم الطلبة الأردنيين، ودراسات نهاية الأسبوع "الويك إند" في الدراسات العليا، وفحص الإكمال ومعاملتهم على حد سواء بالطلبة الأردنيين دون أي تمييز، مطالبا بضرورة معاملة الطلبة "على قدم المساواة والعدالة وفق المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لسياسة قبول مبسطة وفق تدرج علامات الطلبة في امتحان التوجيهي". وأكد بدران بضرورة إنشاء وقفية تدعم سنوياً من قبل الخريجين، والقطاعات الإنتاجية للمجتمع، ويتم استثمارها واستخدام ريعها لصندوق الطلبة المتفوقين والمحتاجين لدعم رسومهم الجامعية، قائلا إن "الأصل أن يسدد الطالب كلفة دراسته الجامعية، بما يكفل رفد الجامعة بالتمويل اللازم للقيام بدورها في التدريس والبحث العلمي، وتحديث تجهيزاتها، وضمان جودتها واستقلالها. وبذلك تتحول منحة الحكومة السنوية إلى رفد صندوق الطلبة في كل جامعة لتمويل رسومهم الجامعية". وأضاف بدران أن منظومة إصلاح التعليم العالي تتطلب في بقية محاورها الارتقاء بمستوى مهارات التعليم والبحث العلمي لأعضاء هيئة تدريس، من حيث التعيين والإيفاد للمتميزين إلى الجامعات المميزة، ورفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي. كما أشار بدران إلى ضرورة تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها لتحسين جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة لضبط وإدارة الجودة، وذلك من خلال تطوير وتطبيق معايير الاعتماد ومعايير الجودة الخاصة، بما يساعد على نقل التكنولوجيا من المعارف العلمية من خلال الحاضنات والمجمعات العلمية الصناعية، وتمويل إنشاء الشركات الناشئة للخريجين، والتي ستساهم رفد اقتصاد الدولة بشركات تساعد في

0 تعليق 27 تموز 2019

Share Twitter

عكاظ الاخبارية :
منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018-2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.
وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.
حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.
يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.
ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي 2018–2019 إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على 141 نقطة بواقع 25 بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

رئيس جامعة البترا يمنح الدكتور القنة جائزة الباحث المتميز

التاريخ : 2019-07-27 06:01:44 المشاهدات: 1804

وطنا اليوم-منحت جامعة البترا جائزة أفضل باحث في الجامعة للعام الجامعي **2019-2018** إلى الأستاذ الدكتور نضال القنة لنشاطه المميز في البحث العلمي خلال الخمس سنوات السابقة.

وقدم رئيس الجامعة الدكتور مروان المولا شهادة الباحث المتميز للقنة خلال حفل تخريج طلبة الفصل الثاني من الفوج الخامس والعشرين بعد تقييم أبحاثه في مجال علم الأدوية والسموم والعلوم الصيدلانية.

حصل الباحث القنة على **141** نقطة بواقع **25** بحث منشور في مجلات علمية دولية محكمة ومرموقة بالإضافة إلى مساهمات في كتب متخصصة.

يشار إلى أن الدكتور القنة حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لندن البريطانية بتخصص علم الأدوية وتتركز أبحاثه على إثبات فعالية وسمية الأدوية وتحولاتها في خلايا الكبد والبنكرياس.

ويشغل القنة منصب أستاذ في كلية الصيدلة والعلوم الطبية ومديرا لمركز الدراسات الدوائية في جامعة البترا ومستشارا علميا للعديد من المؤسسات الرسمية والبحثية والصناعية.

«القبول الموحد»:

ارتفاع الحدود الدنيا لمعدلات القبول بالجامعات الرسمية

- الخدمة المدنية لـ «الدستور»: ضرورة توجيه الشباب للتخصصات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات
- علم الروبوتات والذكاء الصناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وأمن الشبكات والأمن السيبراني
- المعيدون من جيل 2000 يطالبون بفصلهم عن طلبة السنة واعتماد قبولات 2018
- «التعليم العالي» تدعو لعدم الالتفات للشائعات والحصول على المعلومة من مصادرها الدقيقة

5 aman alsayeh امان السائح Niveenmohsenabdelhadi نيفين عبد الهادي

«التعليم العالي» تدعو الطلبة إلى عدم الالتفات للشائعات والحصول على المعلومة من مصادرها الصحيحة

- ترجيح ارتفاع معدلات القبول بالتخصصات الطبية والهندسية والحدود الدنيا لمعدلات باقي التخصصات
- اشـــتـراط تقـديـم طلـب للإفـادة مـن إحـدى المكرمـات الملكيـــة
- المعيدون من جيل 2000 يطالبون بفصلهم عن طلبة السنة واعتماد قبولات سنة 2018

عمان– أمان السائح aman alsayeh

دعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الطلبة الى عدم الالتفات الى مصادر الشائعات والمعلومات غير الدقيقة والمنتشرة على المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي.

كما دعت الوزارة الطلبة لمتابعة المواقع التالية للحصول على المعلومات الدقيقة والصحيحة والإجابة على جميع أسئلتهم واستفساراتهم:

الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة على الرابط التالي: www.mohe.gov.jo

الموقع الإلكتروني الرسمي لوحدة تنسيق القبول الموحد على الرابط التالي : www.admhec.gov.jo

الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك على الرابط التالي : https://www.facebook.com/mohejordan/

الحساب الرسمي للوزارة على تويتر على الرابط التالي : https://twitter.com/mohegovjo

من جانبها، أكدت مديرة وحدة تنسيق القبول الموحد الالكتروني خولة عوّض ان على الطالب الراغب بتقديم طلب للقبول الموحد، أن يكون ناجحا بمعدل عام 65 % فما فوق، ويشترط أن لا تقل علامة الطالب في كل مادة من مواد الثانوية العامة عن ما نسبته (50 %) من الحد الأعلى لعلامة المادة، وخلاف ذلك عليه ان يقوم بإعادة هذه المواد على الدورة التكميلية والنجاح بها قبل تقديم طلب قبول موحد.

الى ذلك، اعلنت الوحدة ان 530 تخصصا يمكن للطلبة التقدم لها ضمن قائمة القبول الموحد.

ووفقا للوحدة، فانه على جميع الطلبة الراغبين بالالتحاق بالجامعات الرسمية من القبول الموحد عليهم التقدم بطلباتهم خلال هذه الفترة من يوم الاحد وحتى الاربعاء، لان الطالب غير الراغب بالتقدم للدورة التكميلية لن تسمح له برمجية القبول الموحد التقدم بطلب بعد اعلان نتيجة هذه الدورة، حيث ان اعلان القائمة الموحدة بشكل كامل ولمرة واحدة ستكون بعد الانتهاء من فترة التقديم الثانية لطلاب التكميلية.

وتبدأ صباح اليوم الاحد عملية تقدم طلبات القبول الموحد الالكتروني وحتى الساعة الثانية عشرة ليلاً من يوم الأربعاء الموافق 31/7/2019، وذلك من خلال الموقع الالكتروني للوحدة، حيث يقوم الطالب الأردني (الحاصل على معدل 65 % فأكثر فقط) بدفع رسم تقديم طلب الالتحاق للجامعات الأردنية الرسمية، باستخدام آلية الدفع الالكتروني عن طريق «خدمة تسديد الفواتير من البنك المركزي الأردني» (eFAWATEERcom)، وبعد ذلك سيتم إرسال رسالة نصية إلى رقم هاتف الطالب تحتوي على رمز المستخدم (UserID) والرمز السري (Password) الضروريين للدخول الى برمجية تقديم طلب الالتحاق، وهذه الخدمة متوفرة من خلال قنوات الدفع التي تطبق خدمة (eFAWATEERcom)، ونذكر من أهمها: مكاتب البريد الأردني المنتشرة في كافة أنحاء المملكة، الحساب البنكي الشخصي على الانترنت، فروع البنوك الأردنية وأجهزة الصراف الآلي التابعة لها، نقاط البيع في السيفوي وكارفور، محلات الصرافة المعتمدة (وللتعرف أكثر على قنوات الدفع المعتمدة، وآلية شراء طلب الالتحاق الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للوحدة).

كما يمكن لجميع الطلبة الراغبين في إجراء أي تعديل في طلب الالتحاق (الخيارات المخزنة سابقا) الدخول للبرمجية في أي وقت، وعلى مدار الساعة خلال الفترة المحددة لعملية تقديم طلبات الالتحاق.

ودعت الوحدة جميع الطلبة المستفيدين من إحدى المكرمات الملكية السامية المنصوص عليها في أسس القبول ضرورة تقديم طلب لوحدة تنسيق القبول الموحد حتى يتمكن الطالب من الاستفادة من المكرمات الملكية السامية.

من ناحية اخرى، أكدت وحدة تنسيق القبول الموحد الالكتروني انه لا يمكن القبول بأي تجاوزات على السياسة العامة للقبول، حيث ان مطالبتهم غير قانونية ولم يتم تجاوزها من عام 86 .

واشارت الوحدة انه لا يمكنهم التنافس على الدورة العامة وإذا عوملوا كطلبة عام 2018 فانهم سيتنافسون على نسبة الـ 5 % من الثانوية العامة السابقة.

من جهة ثانية، تؤكد التوقعات ان ارتفاعا غير عادي ستشهده الحدود الدنيا لمعدلات القبول بالجامعات الرسمية بسبب حصول الآلاف من الطلبة على معدلات فوق التسعين بالمائة.

وتشير المعلومات الى ان الطلب على التخصصات الطبية والهندسية سيكون لافتا بشكل واضح بسبب ارتفاع معدلات الطلبة بالثانوية العامة.

وستشهد بعض التخصصات اقبالا واضحا بحجم الطلب عليها من ذوي المعدلات العالية وستقف الحدود الدنيا للجامعة الاردنية حسب التوقعات على ما لا يقل عن أواخر السبعينات او أوائل الثمانينات كحد اعلى.

كما ستشهد الجامعات الخاصة اقبالا ملحوظا من قبل الطلبة سيما وان رغباتهم بالتخصصات لن تحققها الجامعات الرسمية بسبب الارتفاع غير المسبوق بالمعدلات.

وكان النائب خليل عطية قد طالب وزير التربية والتعليم العالي ومجلس التعليم العالي اعتماد نظامين للقبول الموحد في الجامعات هذا العام، من خلال الفصل بين الطلاب المعيدين من جيل 2000 والطلاب جيل 2001، وذلك لانصاف الطلبة المعيدين الذين تقدموا على نظام امتحانات مختلف عما تقدم اليه الجيل الذي يليهم.

وفيما يلي مذكرة اعدها ممثلون عن هؤلاء الطلبة تضمنت مطالبهم واسباب الطلب باعتماد نظام مختلف للقبول في الجامعات لهم بحيث يتم مساواتهم مع ابناء جيلهم من ناحيه القبول.

«نحن الطلاب المعيدون من جيل ال 2000 نطالب بفصلنا من ناحية القبولات عن جيل 2001 واعتماد قبولات سنة 2018 وذلك لعدة أسباب:

أولاً: تقدمنا في سنة 2018 لإمتحانات تضمنت جميع المواد ما عدا مادة واحدة اختيارية تختلف بين التخصصات، وهذا ما لا نراه في جيل ال 2001، علماً أنّ مادتين من موادهم كانت (ناجح/راسب) ومادة اختيارية، حيث تم احتساب تسع مواد لجيل 2000 وسبع مواد فقط لجيل 2001 .

ثانياً: امتحاناتنا تضمنت المناهج 100 % أما هذه السنة فتم التخفيف من مناهجهم.

ثالثاً: طريقة احتساب المعدل لجيل 2001 مختلفة تماماً عن جيل الـ 2000 وهذا ما أثّر علينا سلباً.

رابعا : فرق العلامات بين السنتين مهولة بسنة 2018، كان يوجد فقط شخصان فوق التخيلات بينما هذه السنة فاقت التخيلات.

خامسا: لم يتيحوا لجيل الـ 2000 اعادة ما يريدون بالامتحان التكميلي اذا لم يكن مسجلا.

العديد منا أعاد مادة أو مادتين على مدار عام كامل ليحظى بالتخصص الذي يطمح به، وعندما حصلنا على معدلات تؤهلنا لدخول هذه التخصصات في السنة السابقة (مع جيلنا) تفاجأنا بمعدلات هذه السنة التي أثرت سلباً علينا وعلى العديد من الطلاب.

الناصر لـ«الدستور»: التربوية والتعليمية أكثر التخصصات المشبعة

■ توجيه الشباب للتخصصات الجديدة والحديثة المهمة على مستوى العالم والمرتبطة بتكنولوجيا

■ ضرورة تخفيض نسب القبول في بعض التخصصات لأدنى مستوى أو إغلاقها لـ 5 سنوات

عمان- نيفين عبد الهادي

Niveenmohsenabdelhadi

كشف رئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر أن أكثر التخصصات المشبعة هي التخصصات التربوية والتعليمية، وغالبيتها بين الإناث، حيث تشكل طالباتهن بنسبة (75 %) من اجمالي مخزون طلبات التوظيف لدى الديوان.

وأشار الناصر في تصريح خاص لـ«الدستور» إلى وجود (40) تخصصا علميا نصفها لحملة البكالوريوس والنصف الآخر لحملة دبلوم كلية المجتمع الشامل تعتبر الأكثر كثافة واقبالا من كل الطلبة وجميعها مصنفة بالديوان بالراكد والمشبعة وتكفي احتياجات سوق العمل المحلي لأكثر من عشر سنوات مقبلة، مطالبا بضرورة تخفيض نسب القبول فيها لأدنى مستوى أو حتى اغلاقها لمدة خمس سنوات.

وفيما يخص التخصصات المطلوبة، رأى الناصر أن هناك ضرورة لتوجيه الشباب للتخصصات الجديدة والحديثة المهمة على مستوى العالم، والمرتبطة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب والبرمجة كعلم الروبوتات والذكاء الصناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد وأمن الشبكات والأمن السيبراني وغيرها، منبها لضرورة الإبتعاد عن التخصصات الإنسانية وخصوصا التعليمية، فلا بد من مواكبة المجالات الحديثة التي تعمل الدول المتقدمة على تطويرها باستمرار لتمكينها اقتصاديا، وبالتخصصات التي تتواءم مع مشاريع وخطط الحكومة الحالية والمستقبلية كالطاقة البديلة والمتجددة وعلوم البيانات الضخمة.

جامعة الطفيلة تنفرد بتخصصات تقنية يحتاجها سوق العمل

الطفيلة- سمير المرايات

Sameer mryat

دعا رئيس جامعة الطفيلة التقنية الدكتور محمد خير الحوراني الطلبة الناجحين بالثانوية العامة للإقبال على التخصصات التقنية المطلوبة وخاصة التي تنفرد بها الجامعة على نظيراتها الجامعات الاردنية.

وقال إن جامعة الطفيلة التقنية حددت رسالتها نحو التعليم التقني والتطبيقي بما يسهم بتحقيق التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة ويأتي ذلك انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية من جهة ورفد سوق العمل بالكوادر البشرية بالتخصصات المطلوبة غير الراكدة من جهة اخرى، وذلك حسب سجلات ونشرات ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص.

وأشار الدكتور الحوراني إلى أن الجامعة خلال السنتين الماضيتين خضعت لثورة عمرانية على الطراز الحديث لبعض كلياتها والدوائر الخدمية التي تقدم ما يمكن للطلبة خلال حياتهم اليومية في جامعتهم وتوفير المرافق العامة المتعددة كالمجمع الرياضي الذي يحتوي على كافة التجهيزات الرياضية والصالات الداخلية والخارجية في كافة الألعاب الرياضية خدمة لطلبة الجامعة، ومن ناحية اخرى استحدثت الجامعة برامج دراسية لمرحلة البكالوريس كحوسبة الاجهزة الذكية وهندسة الانظمة الذكية حيث ستستقبل الجامعة أول فوج لها في في هذه التخصصات هذا العام والتي تعتبر من مهن المستقبل المميزة حسب الدراسات العلمية العالمية بهذا الخصوص.

وتابع انه تم استحداث برنامج الهندسة الميكانيكية التطبيقية لبرنامج الماجستير، علاوة على إجراء العديد من التعديلات على الخطط الدراسية التي تتناسب ومتطلبات سوق العمل والتي تعتمد على المهارات وتعزيزها لدى الطلبة.

وأكد الدكتور الحوراني على ضرورة أن تكون خيارات الطلبة متوائمة مع احتياجات سوق العمل، وأن الجامعة بخططها الأكاديمية المحدثة والمستحدثة راعت ذلك وأخذت بعين الاعتبار أن تكون القوى البشرية مدربة ومؤهلة ومستعدة للتغيرات المتسارعة بسوق العمل. ودعا الحوراني طلبة الثانوية العامة لمراجعة موقع الجامعة الالكتروني للاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالتخصصات التقنية والتطبيقية التي تدرسها الجامعة في مختلف كلياتها.

رأي بنتائج الثانوية العامة

أ.د.محمود الحبيس
alhabeesm@yahoo.com

في ضوء نتائج الثانوية العامة لعام 2019 فقد برزت ردة الفعل وتباينت الآراء والميدان المفتوح امام الجميع في فضاء طرح الأفكار والمناقشة والتحليل والانتقاد والنكتة والدعابة.. فماذا حصل؟

1 – شهدنا بالسنوات السابقة مسيرات واحتجاجات شعبية تطالب بالإصلاح.. وحرصا على أرواح المعتصمين فقد استخدمت المؤسسات الرسمية سياسة الامن العام.. ولن نغمض اعيننا عن ذلك.. هنا كان لابد من المحافظة على الامتحان الوطني.. لذا وجدنا إجراءات امنية مشددة امام القاعات الإمتحانية.. لفرض هيبة الدولة.. بمصداقيه الامتحان.. الم تتعرض القاعات لإغلاق ونقل من مكان لآخر..

2 – مطالبات سنوية لضرورة إعادة النظر بالامتحان الذي شكل رعبا وقلقا وبعبعا وهاجسا وفرض حالة طوارئ لأي اسرة لديها طالب يتقدم لامتحان الثانوية.. وطرحت الأفكار الكثيرة.. وكان منها ان إجراءات ضبط الامتحان كانت شديدة.. ولكن كان فيها مبالغة.. ان أي محاولة للغش وليس الغش قد اعطي رئيس القاعة صلاحية ضبط عقوبة تصل بحرمان الطلبة سنتان من تقديم الامتحان ...النتيجة وجود شباب يجلس بالبيوت لسنتين. أو الراسبين.. او المغادرة لدول أخرى ...ولا ننسى اعتصامات الأهالي امام رئاسة الوزراء ووزارة التربية ومجلس النواب. وفي النهاية تم معادلة شهادات مدارس تلك الثانوية. تذكروا تلك القصص...ماذا عن علامات طلبة تابعوا دراستهم وفق شهادات وأنظمة أخرى وعلاماتهم كاملة.. لماذا لا يشكك بتلك العلامات؟

3 – طبيعي ان تحيط مؤسسات القرار بجميع الملاحظات بألفة وبما يليق بوطننا.. ولعل من أصعب ما يكون إيجاد الية امتحانيه تناسب الجميع ...لكن الامتحان وطنيا.. بتجاوز السلبيات. ولعل أهمها الأسئلة.. فكم مرة يتحدث المعلمين عن أخطاء بالأسئلة..

4 – آلية ومنهجية جديدة وضعت من سنتين في طريقة اختيار المواد والعلامة المعيارية لجميع المواد وكيفية احتساب المعدل...واتذكر قبل سنتين التقى مجلس التعليم العالي مع معالي وزير التربية (دولة الرئيس حاليا) وخرج علينا معالي وزير التربية في حينه الدكتور عمر الرزاز ومعالي الدكتور عادل الطويسي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وقدما توضيحا لفكرة العلامات وكيفية معاملة العلامات....

هذا العام: الذي قام به معالي الدكتور وليد المعاني هو إيجاد أجواء وبيئة امتحانيه مناسبة.. اسئلة من المادة وواضحة وبدون أخطاء. تجهيز القاعات. الوزير يقف على التفاصيل بشفافية والتعامل الإيجابي.. انخفاض في عدد المخالفات. على ماذا يؤشر؟؟.... اثناء الامتحان انطلقت اشاعات تسرب الامتحان.. وعندما ذهبت الوزارة الى وحدة الجرائم الإلكترونية تبين لها الخيط الأبيض من الأسود للناس.. توجيهي مختلف بعدد المواد واختيار المواد.. ومجموع المواد... وحساب المعدل بوزن العلامات.. وعرضت الوزارة ثقتها بنفسها ان أوضحت على شاشة التلفزيون إجراءات المراقبة والتصحيح.. وابعد من ذلك لأول مرة تحدد ثقتها بنفسها بتحديد يوم لإعلان النتائج. والتزمت بعدم التلاعب بنفسية الناس والطلبة.. هؤلاء هم ابناؤنا..

ان ارتفاع المعدلات طبيعي نتيجة الإجراءات المعلنة والسياسة الرشيقة بالمقابل ان نسبة النجاح حوالي 58%

أرى الانتقادات هي تخوفات مشروعة لكن بدون التشكيك بخطوات وإجراءات الوزارة المعلنة للراي العام اذ تجاوزت الوزارة عقبات كثيرة في إطار تطوير الامتحان. اذ ان ما تحقق في نتائج الثانوية نجاحا لإجراءات الوزارة.

أخيرا: الوزارة وعدت واوفت بكل ما قامت به وخططت له لنراه تنفيذا على ارض الواقع. لا مجال للتشكيك في نتائج الثانوية العامة... الاهم إزالة هموم الثانوية قبل انعقادها المجتمعية..

«الشرق الأوسط» تنكس الأعلام وتعلن الحداد على وفاة الرئيس التونسي

عمان AddustourNewspaper

أعلنت جامعة الشرق الأوسط تنكيس علم السارية في الحرم الجامعي حدادا على وفاة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قايد السبسي. ويأتي هذه القرار تماشيا مع اعلان رئيس الوزاراء الحداد وتنكيس الاعلام في المملكة لمدّة ثلاثة أيّام، حداداً على وفاة رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي الذي وافته المنية في الخامس والعشرين من الشهر الجاري إثر وعكة صحية حادة.

وتتقدم أسرة الجامعة ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور محمد الحيلة بخالص العزاء للشعب التونسي الشقيق ولأسرة الفقيد وللأمتين العربية والإسلامية .

.30

«الزيتونة الأردنية» تحتفل بتخريج الفوج الـ(23) من طلبتها

مأدبا -أحمد الحراوي

ahmd.hrawe

احتفلت جامعة الزيتونة الأردنية بتخريج الفوج الثالث والعشرين من طلبة الفصل الدراسيّ الثاني، للعام الدراسيّ 2018/2019، والذي رعاه رئيس مجلس الأمناء الأستاذ عيد الفايز.

وأكد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور تركي عبيدات أن الجامعة وستبقى على العهد رائدة في تعزيز الوحدة الوطنية وخدمة المجتمع المحلي بشكل خاص والمجتمع الأردنيّ بشكل عام في ظل الراية الهاشمية، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبدُ الله الثاني ابنِ الحسينِ المعظم.

وبين أن الجامعة منذ تأسيسها استطاعت تحقيق قصة نجاح وطنية في قطاع التعليم العالي، وزادت تنافسيتها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية خلال الأربع سنوات الماضية، حيث دخلت التصنيف العالميّ QS من بين أفضل مئة جامعة عربية ومن بين أفضل عشر جامعات آرنية. وفي تصنيف ويبومیترکس العلميّ للجامعات انتقلت الجامعة من المرتبة الخامسة عشرة الى العاشرة محلياً، ومن المرتبة 147 الى 109 عربياً.

وأشار عبيدات إلى أن عدد الطلبة الإجمالي تعدى 8000 طالب وطالبة مع بداية العام الدراسي 2018/2019 وبزيادة مقدارها حوالي 1000 طالب عن العام الماضي. وارتفعت نسبة الطلبة الوافدين من 14% عام 2015 الى حوالي 30% في هذا العام من ثلاثين جنسية عربية وأجنبية، وهذه الزيادة تشير إلى مواكبة الجامعة للخطة الوطنية للتنمية البشرية التي تركز على استقطاب حوالي 70 الف طالب وافد مع نهاية عام 2020.

وفي نهاية الكلمة بارك عبيدات للطلبة الخريجين وأهاليهم تخرجهم بنجاح، وأضاف أن هذه الشهادة ما هيَ إلاّ مفتاح لمزيد من المعارف والمهارات التي تتطلبها المنافسة والجدارة في سوق العمل.

والقى الطالب هشام الصوي كلمة نيابة عن الخريجين قال فيها «ان هذا الانجاز يسجل بالخط العريض في سجل انجازات جامعتنا الحبيبة، هذا الصرح المتميز في الاردن.

وفي نهاية الاحتفال وزع راعي الحفل الشهادات على الطلبة الخريجين وقدم الجوائز للطلبة المتفوقين. وبلغ عدد الخريجين767 طالبا وطالبة من حملة البكالوريوس و37 من حملة الماجستير.

.31

«العلوم التربوية في جامعة الاسراء» تهدي وسائل تعليمية لمدارس المجتمع المحلي

عمان AddustourNewspaper

إسهاماً من جامعة الإسراء في مد جسور التعاون مع المجتمع المحلي وانطلاقاً من رسالتها ودورها الفاعل في دعم وخدمة المدارس فقد قام عميد كلية العلوم التربوية الأستاذ الدكتور أيمن القرالة بإهداء مدارس المجتمع المحلي وسائل تعليمية تخدم العملية التعليمية التعلمية في المدارس من عمل طلبة كلية العلوم التربوية.

وقد حضر حفل توزيع الهدايا كل من رئيس قسمي معلم صف وتربية طفل ومشرفو التربية العملية ومديرو المدارس المتعاونة مع الجامعة ومندوبوها.

.32

تعديلات «التعليم العالي» و«الجامعات».. تنبىء بعاصفة تغييرات

كتب - حاتم العبادي

تعاني الجامعات الرسمية من صعوبات جمّة، على رأسها المعضلة المالية الممتدة من عشرات السنوات، حيث تتجاوز مديونيتها المئة مليون دينار، فيما تنشغل الحكومة والنواب، بتعديلات على القوانين التي تنظم عمل الجامعات.

هذا الانشغال الحكومي والنيابي، لا ينصب على معاناة الجامعات من تحديات ومشكلات، إذ أن التعديلات المقترحة، تذهب في اتجاهين، الاول نحو سحب صلاحيات من جهة ومنحها الى أخرى، والثانية، تمكين الحكومة، ممثلة بمجلس التعليم العالي، الذي يرأسه وزير التعليم العالي، من تغيير اشخاص سواء لجهة التغيير او التنصيب، بصورة تعزز المركزية في اتخاذ القرار، دون الاخذ بالاعتبار طبيعة الجامعات كمؤسسات تدار من خلال مجالس وليس من قبل اشخاص. ليس هذا فقط، ففي خطوة مفاجئة، طالب مجلس التعليم العالي من مجالس الامناء تقييم رؤساء الجامعات على الاداء السنوي، رغم ان هنالك رؤساء جامعات لم يكملوا السنة، الأمر الذي فسره مسؤولون ان المقصود بالسنوي خلال سنة، وليس بعد مرور سنة، كما أن توقيت الطلب الذي يتزامن مع التعديلات على القوانين، يشي بأن هنالك عاصفة تغييرات على رؤساء جامعات، وكذلك مجالس امناء.

التغير المفاجئ تجاه بوصلة اهتمام مجلس التعليم العالي الذي بين اعضائه بمن فيهم الرئيس، رؤساء جامعات ومسؤولون سابقون في مؤسسات التعليم العالي التي كانت تعاني وتئن قبل وبعد توليهم القيادة فيها، وتركوا مواقعهم وهي تنزف، ما يدل على اهتمام راسم سياسات التعليم العالي لجهة تعزيز المركزية.

هذا الانعطاف في التوجه والاهتمام، جاء بعد تغيير رئيس المجلس، اي بعد تغيير الوزير، مع الاشارة إلى أن تشكيلة المجلس باقية كما هي، لتترسخ في ذهنية الغالبية أن العمل في المؤسسات مرتبط بالاشخاص الموجودين على رأس الهرم فيها، لا بعمل مؤسسي، وإن ما سيجري مجرد تدوير اشخاص على المواقع.

وبافتراض أن التعديلات على قانوني التعليم العالي والجامعات أقرت من مجلس النواب، في ضوء توصيات لجنة التربية والتعليم النيابية، فما الذي سيتغيّر؟. التغيير سيطال الاشخاص ومتخذي القرار، رغم ان بعض الصلاحيات التي كانت ممنوحة لمجالس الامناء تساهم وتساعد مجلس التعليم العالي في اتخاذ القرار، إذا ان الصلاحية بالنسبة لرؤساء الجامعات التنسيب لغايات الاختيار ليتم التنسيب بالتعيين من قبل مجلس التعليم العالي.

الغريب في التعديلات، التي تصب في فرضية المركزية، أنها نصت على الغاء نظام تعيين رؤساء الجامعات الرسمية الذي ينص عليه القانون المعمول به، الذي يفترض انه وضع من قبل الحكومة منذ عام، اي منذ نفاذ القانون الحالي المعمول به.

ما هي السيناريوهات المقترحة، بعد استكمال المسار الدستوري للتعديلات، لتصبح نافذة؟

السيناريو الوحيد، تغيير اشخاص بآخرين، فهل سيغير هذا الامر ان تم حال المؤسسات؟ الاجابة، بالتأكيد لا، اذ سيزداد حال المؤسسات سوءا، لأن التغيير سيجري معه تغييرات على بقية المجالس الاخرى، بحكم تغيير الاشخاص، وبالتالي سيبقى المسؤول والمجلس مرهونا بهاجس تغييره، لا بهاجس كيف أصلح.

قبل شهر تقريبا، انشغل الرأي العام، بقرارات اتخذت من قبل الحكومة الكويتية والقطرية بتقليص عدد الجامعات الاردنية التي سيتم اعتمادها لارسال طلبة اليها، وباتت الاتهامات تكال على المؤسسات والقائمين على الجامعات، وتجاوز حد جلد الذات الى ذبحها، بينما لم ينشغل احد بما اقدمت عليه الحكومة من طرح تعديلات على قوانين، ومدى انعكاساتها الايجابية او السلبية على القطاع، بل منهم من وجد في «القرارات الكويتية والقطرية» مبررا لاجراء التعديلات، ليس من منطلق موضوعي بل شخصي.

الغريب ان القانونين، المقترح تعديلهما (التعليم العالي والجامعات)، أقرا في عهد مجلس النواب الحالي، ومن قبل النواب أنفسهم، فإذا كانت هنالك ثغرات وفجوات، كيف مرت عليهم؟! وكيف لهم ان يثبتوا لاحقا ان إقرارهم تعديلات جديدة، ستكون نهاية المطاف؟

ونتساءل عن دور مجلس النواب الرقابي على وزارة التعليم العالي، فيما يتعلق بتنفيذ خطتها لاستقطاب طلبة وافدين، ولماذا تم الغاء مكاتب ثقافية في بعض البلدان، واين دور النواب الرقابي على التخصيصات في السياسات العامة للقبول التي اقرها مجلس التعليم العالي، والحديث هنا عن التخصيصات، وليس المكارم الملكية التي يخضع طلبتها لعملية تنافسية، تتجاوز الحدود الدنيا لمعدلات القبول فيها حد القبول التنافسي او ما يعادله.

ومن بعض التخصيصات، على سبيل المثال لماذا يكون هنالك تخصيصات لابناء العاملين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم، ولابناء العاملين في الجامعات وغيرها من التخصيصات، التي لا تفسر إلا من منطلق التنفيع، وإلا لماذا لا يكون هنالك تخصيصات لابناء عمال الوطن او العاملين في القطاع الزراعي.

حالة عدم الاستقرار في التشريعات، والتي باتت سمة تلازم قطاع التعليم العالي، على مختلف مستوى التشريعات بدءا من القانون وانتهاء بالقرار، قد يتطلب اما الغاء وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي وايجاد مظلة اوسع تعُنى بالموارد البشرية، بدل تشتت المرجعيات، والامر الثاني، الغاء استقلالية الجامعات بشكل تام وقوانينها وانظمتها، واتباعها الى وزارة التعليم العالي، لتحاكي مديريات التربية في تبعيتها لوزارة التربية والتعليم.

وفي النهاية، إذا كانت خطوة الحكومة بتعديل القوانين «ضرورة» لمعالجة خلل او تصويب أوضاع فرضتها القوانين المعمول بها حاليا، فلماذا ترجع خطوة الى الوراء، بالعودة الى اوضاع قانونية سابقة كانت تمنح مجلس التعليم العالي التفرد بصلاحية التنسيب بتعيين رئيس الجامعة، ولماذا تعود الى منح صلاحية مطلقة بتغيير مجالس الامناء؟!.

التربية : تكفيهم الـ ٥ ٪

توجيهي جيل ٢٠٠٠ يطالب فصله في القبول عن «النظاميين»

عمان - سرى الضمور

طالب طلبة الثانوية العامة (الدراسة الخاصة) - من مواليد ٢٠٠٠ - وزارة التربية والتعليم فصلهم عن جيل الطلبة النظاميين ٢٠٠١ واعتماد قبولاتهم في الجامعات وفق نظام سنة ٢٠١٨.

وأوضح الطلبة إلى الآن الأسباب التي دعتهم للتقدم بذلك منها أن طلبة الخطة الدراسية ٢٠١٨، التي يتبعون لها، تضمنت جميع المواد ما عدا مادة واحدة اختيارية تختلف بين التخصصات، وهذا ما لا نراه في جيل الـ ٢٠٠١ علماً أنّ مادتين من موادهم كانت (ناجح/راسب) ومادة اختيارية حيث تم احتساب ٩ مواد لجيل ٢٠٠٠ و٧ مواد فقط لجيل ٢٠٠١.

بالإضافة فإن خطة ٢٠١٨ تضمنت المناهج ١٠٠٪ أما هذه السنة فتم التخفيف من مناهجهم، مشيرين لأنية احتساب المعدل لجيل ٢٠٠١ التي تختلف تماماً عن جيل الـ ٢٠٠٠ وهذا ما أثر عليهم سلباً، بحسبهم.

واشاروا الى أن الفرق في العلامات كبير بين السنتين بسنة ٢٠١٨، حيث كان يوجد فقط شخصان فوق الـ ٩٩ بينما هذه السنة اختلف الأمر، مشيرين إلى أن الفرصة لم تتح لجيل الـ ٢٠٠٠ بإعادة ما يريدون بالامتحان التكميلي اذا لم يكن الطالب مسجلا.

وقالوا إن «المديد منّا أعاد مادة أو مادتين على مدار عام كامل ليحظى بالتخصص الذي يطمح له، وعندما حصلنا على معدلات تؤهلنا لدخول هذه التخصصات في السنة السابقة (مع جيلنا) تفاجأنا بمعدلات هذه السنة التي أثرت سلباً علينا وعلى المديد من الطلاب».

وخصص الطلبة صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، ورفعوا وسما تحت عنوان #توجيهي_رفع_معدل_انظامنا، وناقش الطلبة عبر الصفحة اسباب إضافتهم في آلية القبول في الجامعات الرسمية.

من جهته قال مدير مديرية الامتحانات في وزارة التربية والتعليم الدكتور نواف المجارمة، في رد على مطالب الطلبة، إن جيل ٢٠٠٠ حظي بفرصة كبيرة في الحصول على شهادة الثانوية العامة من خلال إتاحة الفرصة لهم بالتقدم بعدد غير محدود من الدورات، لغايات رفع المعدل أو استكمال علامات النجاح.

وأكد المجارمة أنه بإمكان الطلبة من جيل ٢٠٠٠ وفق خطة ٢٠١٨ المنافسة على المقاعد الدراسية وفق النسبة المقررة لهم والمتمثلة بـ٥٪ من مقاعد التنافس وبإمكانهم الحصول على كشف العلامات القديم والتسجيل في الجامعات.

أحمد حمد الحسبان
Ahmad.h.alhusban@gmail.com

مخرجات «التوجيهي».. أزمة القبول الموحد !!

أتمنى أن لا يصار إلى إدراج هذا الرأي ضمن مقولة الذين«لا يعجبهم العجب.. ولا الصيام في رجب»، وهي المقولة التي تكرر إطلاقها بشكل لافت على كل من يناقش . بشيء من النقد . مخرجات امتحان الثانوية العامة بنسخته الأخيرة.

هنا، لن أتوقف عند نسبة النجاح المرتفعة . قياسا . بالسنوات السابقة، ذلك أن ارتفاع النسبة أمر متوقع، في ظل المعطيات التي أقرت كثوابت للنسخة الجديدة من الامتحان، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل الترويج لتلك النسخة وتقديمها على أساس أنها خطوة مهمة على طريق إنهاء حالة الرعب التي ميزته على مدى العقود الفائتة.

فعملية التدقيق في تفاصيل المشهد، تتوقف.إلزاميا . عند مستوى ارتفاع المعدلات، وربطها بعملية القبول الجامعي. ذلك أن المعلومات المتاحة تتحدث عن حصول أكثر من ١٢ ألف طالب وطالبة على معدلات تزيد عن التسعين بالمائة، وهو عدد مرشح لان يتضاعف . تقريبا . في ضوء نتائج الامتحان التكميلي الذي سيبدأ الاسبوع الحالي. وتظهر نتائجه الشهر المقبل.

ليس مهما الدخول في معادلات حسابية افتراضية حول منحنى المعدلات، فالواقع يكشف عن نفسه، ويفصح عن تفاصيله. حيث التوقعات بأن يكون مستوى معدلات القبول في كافة التخصصات مرتفعا جدا، بما في ذلك القبول الاستثنائي ضمن المكرمات المخصصة للجيش، والمعلمين، والمخيمات، والمناطق الأقل حظا.

ومن غير المستبعد أن تتركز الحصة الكبرى من المقبولين ضمن المعدلات التي تزيد عن ثمانين بالمائة، مهما كانت التخصصات المطلوبة. في حين سيتحول أصحاب باقي المعدلات الى الجامعات الخاصة. رغم أن عملية تقديم طلبات القبول الموحد التي تبدأ اليوم، تتيح لكل من حصل على معدل ٦٥ بالمائة التقدم بطلبه، مع بعض الضوابط.

هنا، يسود اعتقاد بأن مخرجات امتحان التوجيهي التي أفرحت الناس، قد تسببت بحدوث اشكالية مضمونها الإحساس بأن من يحصل على معدلات مرتفعة، تتخطى الثمانين بالمائة قد لا يمكنه الحصول على المقعد الجامعي الذي يريد. وقد لا يحصل على مقعد إطلاقا.

والسؤال هنا، هل أدركت وزارة التربية والتعليم هذه الإشكالية، وهل أعدت العدة لكيفية التعامل معها، بما لا يصدم عامة الناس، أم أنها تعاملت مع إشكالية كانت قائمة، من زاوية واحدة فقط.

قد يكون من حق الوزارة الرد بأنها لا تتدخل في المخرجات، وأنها تعطي كل طالب حقه . كما هو . كاملا غير منقوص. وهي فرضية منطقية، لكنها تحتاج إلى تمهيد، وإلى إقناع العامة بالتخلي عن فكرة أن الحكومة ملزمة أيضا بتأمين القبول كل من أنهى «التوجيهي» وحصل على معدل مرتفع. فالصراحة تقتضي الاعتراف بأنه من غير الممكن إقناع من حقق معدلا يزيد عن ثمانين بالمائة بعدم إلزامية الحكومة بتأمينه بمقعد جامعي محترم.

فهد الخيطان

الأوائل: وماذا غير الطب ندرس!

سجل امتحان التوجيهي بنسخته الجديدة أرقاما قياسية غير مسبوقة. فلأول مرة في تاريخ امتحانات الثانوية العامة يحصل طالب على علامة "100 ٪"، أما التسعة الأوائل على الفرع العملي فقد حصلوا على نفس المعدل" 99,9".

انقسم الخبراء التربويون حيال هذه النتائج المبهرة، منهم من اعتبرها مؤشرا على نجاح نظام الدورة الواحدة للامتحان، وفريق ثان عدها فشلا لنظام الامتحانات.

لا شك في أن حصول طالب على علامة كاملة في جميع المواد، هي طفرة قد لاتتكرر دائما، ساهم فيها نظام احتساب العلامات المعتمد، وذكاء الطالب المتفرد، لكن التسعة الأوائل ليسوا أقل قدرا منه، فما يفصلهم عن العلامة الكاملة سوى عُشر واحد بالمائة، ومثلهم اعداد غير قليلة لطلاب حامت معدلاتهم حول علامة 99 صعودا ونزولا. هي إذا معركة أعشار تفصل بين فئة من الطلبة المتفوقين في مختلف الفروع، لكنها أكثر تركزا في الفرعين العلمي والأدبي.

أوائل الفرع العلمي دائما ما يكونون محط أنظار الناس، نظرا لصعوبة المواد العلمية مقارنة مع المساقات الأدبية، يضاف إلى ذلك أن طلبة "العلمي" المتميزين عادة ما ينتظرهم مستقبل بتخصصات ذات مكانة اجتماعية كالطب والهندسة.

وما فهمناه من تصريحات المتفوقين الأوائل، يؤكد بأنهم لن يخيبوا آمال المجتمع وعائلاتهم، إذ إنهم جميعا يمضون على درب أسلافهم، يستعدون لدراسة الطب، وفي الجامعة الأردنية تحديدا، وكان جوابهم موحدا "طب بشري طبعا".

ماكينة القبول الجامعي لن تخذلهم وستحقق مرادهم. العشرة الأوائل على الأقل سينالون مقاعد طب بشري في "الأردنية"، لينضموا بعد سبع سنوات لجيش الأطباء في المستشفيات، هذا إذا لم يسافروا لإكمال تخصصهم في جامعات غربية، ولا يعودون من رحلة الاغتراب هناك.

لم يفكر أحد من المسؤولين عن قطاع التعليم والبحث العلمي بمقاربة جديدة للتعامل مع هؤلاء الطلبة الأذكياء، خارج معادلة القبول الموحد والمسار المحتوم نحو كلية الطب.

أوليس هناك سبيل آخر لتوظيف ذكاء وتفوق الأوائل غير إلحاقهم بكليات الطب؟ وهل يعقل أن طالبا نال 100 ٪ أو 99 يمضي لمستقبله كسائر الناجحين؟

لا نميز بالفرص، لكن المميزين والأذكياء هم الذين تعول عليهم الدول والمجتمعات ليكونوا علماء المستقبل، وقادة النهضة العلمية والمعرفية. وبلداننا أحوج ما تكون لطبقة العلماء والمخترعين.

يستطيع الآلاف من الطلبة أن يدرسوا الطب ويتميزوا في عملهم مستقبلا، ولدينا فعلا مثل هؤلاء الكثير الكثير في جميع التخصصات. لكن على مدار سنوات التوجيهي الطويلة لم نتمكن من تخريج عالم مرموق أو تأسيس معهد أبحاث علمية يرفد البلد بعلومه وأبحاثه.

ينبغي أن نصمم برنامجا للاستثمار في الموهوبين والأذكياء، وفي الطليعة منهم الأوائل، وإيفادهم إلى جامعات عالمية عريقة للدراسة في مختلف التخصصات العلمية، والانخراط في عالم البحث العلمي، خاصة في العلوم الحديثة التي تدشن ثورة جديدة في المعرفة والتكنولوجيا بمختلف مجالاتها، على أن يعودوا لوطنهم لتأسيس مراكز أبحاث تصب في خدمة الصالح العام.

شبعنا طبا وهندسة، ولدينا من حملة هذه التخصصات الآلاف ممن لا يجدون فرص عمل، فلماذا نضحي بالمميزين منهم فقط لإشباع رغباتنا الاجتماعية وماكينة القبول الموحد التي تبلع الأخضر واليابس؟

@fahed_khitan
fahed.khitan@alghad.jo

37. الوفيات

- زياد مصطفى ابراهيم الوزني – خلدا
- محمد "حموده" سلطى زوانه – دابوق
- سعاد يوسف سلمان المعايعه – الصويفية
- رحاب انور الصفدي – ديوان آل الحمصي
- عليا محمد عوده ابو تايه – ديوان ابناء الكرك
- هاني محمد الفياض الضرغام الحياصات – الصوانية
- فدوى عبود جريس مبارك – العبدلي